دراسة العلاقة بين الاستقرار المالى والقدرة التنافسية للنظام المصرفى فى دولة ليبيا خلال الفترة من العام ٢٠١٢-٢٠٢٢م

الباحث / سالم علي عريف سعد
(المعهد العالي للعوم والتقنية – طبرق ليبيا)
ماجستير إدارة أعمال (استثمار) الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحرى

ملخص البحث:
هدف البحث الى التعرف على تاثير الاستقرار المالى للنظام المصرفى الليبى مقاسا بمؤشر (Z-index) على القدرة التنافسية وفقا لنموذج (Lerner Index) فى البنوك والمصارف الليبية خلال الفترة من العام ٢٠١٢-٢٠٢٢م ، وبيان مستوى كلا من الاستقرار المالى للنظام المصرفى والقدرة التنافسية ، حيث تمحورت اشكالية الدراسة فى الكشف عن مستوى تاثير الاستقرار المالى للنظام المصرفى على القدرة التنافسية خلال الفترة ، نظرا لما تشكله عملية القدرة التنافسية من اهمية للبنوك والمصارف الليبية حتى تتمكن من النهوض والوصول الى معدلات اداء مالى مرتفع ، واعتمدت الباحث على المنهج التحليلى لدراسة العلاقة بين المتغيرات ، وتوصلت نتائج الدراسة الى انه يوجد اثر ايجابى للاستقرار المالى مقاسا بنموذج (Z-index) على القدرة التنافسية مقاسة بنموذج (Lerner Index) فى المصارف الليبية وفقا لنتائج التحليل الديناميكي متعدد المتغيرات بالاعتماد على اسلوب (VECM) للوصول الى العلاقة التوازنية ، وان هناك علاقة تبادلية بين الاستقرار المصرفى مقاسا بنموذج (Z-index) وبين القدرة التنافسية مقاسة بنموذج (Lerner Index)، حيث تشير نتائج اختبار السببية ان هناك علاقة سببية من اتجاهين ، واوصت الدراسة ان تعمل ادارات البنوك على الاخذ بالنتائج التى تشير الى وجود علاقة تبادلية بين مؤشر الاستقرار المالى للنظام المصرفى بمقياس (Z-Index) وبين القدرة التنافسية بمقياس (Lerner Index)، حيث يمكن ان تستفيد المصارف الليبية من طبيعة العلاقة والاثر الناتج فى المدى الطويل والقصير فى ظل ادخال متغيرات هيكل الملكية وحجم البنك.

كلمات مفتاحية : الاستقرار المصرفى – القدرة التنافسية – المصارف الليبية

Abstract:
The Study Aimed To Identify The Impact Of The Financial Stability Of The Libyan Banking System, As Measured By The Z-Index, On Competitiveness According To The Lerner Index Model In Libyan Banks During The Period From 2012-2022 AD, And To Indicate The Level Of Both The Financial Stability Of The Banking System And Competitiveness. The Problem Of The Study Revolved Around Revealing The Level Of Impact Of The Financial Stability Of The Banking System On Competitiveness During The Period, Given The Importance That The Process Of Competitiveness Poses To Libyan Banks So That They Can Advance And Reach High Financial Performance Rates. The Researcher Relied On The Analytical Approach To Study The Relationship Between The Variables. The Results Of The Study Concluded That There Is A Positive Impact Of Financial Stability As Measured By The (Z-Index) Model On Competitiveness As Measured By The (Lerner Index) Model In Libyan Banks According To The Results Of The Multivariate Dynamic Analysis Based On The (VECM) Method To Reach The Equilibrium Relationship, And That There Is A Reciprocal Relationship Between Banking Stability As Measured By The Z-Index Model And Competitiveness As Measured By The Lerner Index Model, As The Results Of The Causality Test Indicate That There Is A Causal Relationship In Two Directions. The Study Recommended That Bank Management Work To Take

Into Account The Results That Indicate The Existence Of A Reciprocal Relationship. Between The Financial Stability Index Of The Banking System According To The Z-Index Scale And The Competitiveness According To The Lerner Index Scale, Where Libyan Banks Can Benefit From The Nature Of The Relationship And The Resulting Impact In The Long And Short Term In Light Of The Introduction Of The Variables Of Ownership Type And Bank Size.

Keywords: Banking Stability - Competitiveness - Libyan Banks

مقدمة:

ان الاستقرار المصرفى بسبب تعقيده وارتباطه بالعناصر المختلفة للنظام المالى والاقتصادى ، وتعدد وتداخل الاطراف التى تؤثرفيه فى ظل التغيرات المصرفية التى عكسها النظام المالى العالمى ، قد اثر على القدرة التنافسية من خلال تعميق مبدء التخصص ، حيث ظهور المفهوم الشامل للنظام المالى نتيجة لتضخيم اعمال البنوك ودخولها فى مجالات جديدة كانت من صميم اعمال الوساطة المالية كممارسات التامين اوممارسة اعمال الاستثمار او قيام الشركات القابضة المصرفية بجمع العديد من الاعمال فى ادارة واحدة توزيعا للمخاطر ومواجهة للمنافسة.(عبد الحميد ،٢٠١٠)

لذلك فان استقرار الاصول وعدم تعرضها لمخاطر يؤثر بشكل ايجابى على الاستثمارات ومن ثم على القدرة التنافسية ، وقد يساهم ذلك فى تحسن الاداء المالى ، وبالتالى يتولد أكبر قدر ممكن من الربحية ، فان الأمر الذي يعرض البنك إلى المخاطرة ، وان يكون مستعداً لمواجهة أي خسائر محتملة وأن يكون قادراً على امتصاصها لا يتحقق إلا من خلال ما يضمنه البنك من أمان للمودعين ، هذه التداخلات ساعدت في توفير عدد من السمات وهي الربحية والسيولة والأمان. (الزبيدى ، ٢٠١٦)

ولما يشكل النظام المصرفى قلب اقتصاد البلادِ ، لما له من اهمية اقتصادية ، فان دراسة الاستقرارية والقدرة التنافسية اصبحت بد لتجنب الأزمات المصرفية التى تنشا نتيجة لعدم الاستقرار ، فمازالت البنوك بعضها يعانى من مشاكل مالية وغير قادرة على إعارة المال و بالتالي التوسعات الاقتصادية قد تتوقف ، لذلك تعتبر الأزمات المصرفية خطيرة جداً، وتؤدى الى ركود جدي ، فالشيء الذي أثر على النظام المصرفى بالسلب سوف يؤثر على الاقتصاد بشكل عام ففي الوقت الذي حققت البنوك تحسن فى قدرتها على امتصاص صدمات الاسواق الناشئة والتى تتمثل فى نقص مستوى السيولة الا ان واقع التعثر المالى اضحى بظلاله على استقرار النظام المصرفى . . (ابراهيم ، ٢٠١٩)

١ـ مشكلة الدراسة:

فى ضوء ما تشهده دولة ليبيا من عملية تطوير للقطاع المصرفى ، فان هناك حاجة الى البحث فى سبل تحسين مستوى القدرة التنافسية ، حيث تمحورت اشكالية الدراسة فى الكشف عن مستوى تاثير الاستقرار المالى للنظام المصرفى على القدرة التنافسية خلال الفترة من العام ٢٠١٢-٢٠٢١م فى المصارف الليبية (الحكومية – الخاصة) ، نظرا لما تشكله عملية القدرة التنافسية من اهمية ، حتى تتمكن المصارف الليبية من النهوض والوصول الى معدلات اداء مالى مرتفع ، ايضا فان استقرار الجهاز المصرفى يساهم فى استقرار النظام المالى للدولة ، حيث تلعب البنوك دورا محوريا فى الاقتصاد ، فقد قامت الدراسة على بحث اشكالية مفادها امكانية تفسيرالتغير الحاصل فى القدرة التنافسية فى المصارف والبنوك الليبية ، ومدى تطور ادوات قياس الاستقرار المالى و ادوات قياس القدرة التنافسية ، من أجل المساعدة في عملية التخطيط المالي للبنوك ، حيث يمكن تلخيص اشكالية الدراسة على النحو التالى:

- **هل يوجد تاثير للاستقرار المالى للنظام المصرفى بمقياس (Z-Index) على القدرة التنافسية بمقياس (Lerner Index) فى المصارف الليبية ؟**

٢- أهداف الدراسة:

تتشكل اهداف الدراسة فى النقاط التالية :

١. التعرف على تاثير الاستقرار المالى للنظام المصرفى الليبى مقاسا بمؤشر (Z-index) على القدرة التنافسية وفقا لنموذج (Lerner Index) فى البنوك والمصارف الليبية خلال الفترة من العام ٢٠١٢-٢٠٢٢م ، وبيان مستوى كلا من الاستقرار المالى للنظام المصرفى والقدرة التنافسية .

٢. التعرف على بعض من الادبيات والدراسات السابقة التى تناولت موضوع البحث وبيان ماتوصلوا اليه من نتائج ودراسات.

٣. صياغة توصيات الدراسة وفقا لما يتم التوصل اليه من نتائج تساعد على تطوير القطاع المصرفى الليبى فيما يتعلق اولا بمستوى الاستقرار المالى للنظام المصرفى فى دولة ليبيا ، وثانيا بمستوى القدرة التنافسية وبالتالى مساعدة متخذى القرار على صياغة استراتيجية للتعامل مع اى مستجدات تواجه القطاع المصرفى الليبى.

٣- أهمية الدراسة:

يمكن تحديد الاهمية للبحث فى النقاط الاتية :

١- ان دراسة القطاع المصرفى الليبى تشكل من الاهمية للنظام الاقتصادى كونه يعتبر اداة هامة لتحقيق النمو الاقتصادى المأمول ، حيث ان القطاع المصرفى له مستوى مرتفع من الاهمية نظرا لارتباطه الوثيق بالنظام الاقتصادي فى ليبيا سواء المصارف (الحكومية – الخاصة) مما يجعل القائمين على القطاع المصرفى الليبى مشغولين بالسعى نحو زيادة درجة التنافسية لدى المؤسسات المصرفية التى يديرونها .

٢- مايتضمنه البحث من ادبيات توضح الية قياس الاستقرار المالى فى تفسير التغير فى مؤشرات القدرة التنافسية ، حيث ان عملية تفسير القدرة التنافسية تعد محل اهتمام من القائمين على القطاع المصرفى وتشكل عملية القياس فى مضمونها

درجة مرتفعة من الدقة التى تهم اطراف عديدة من المهنيين او الاكاديمين سواء لاستخدام النتائج فى الواقع العملى او فى البحث العلمى .

٣- ان استعراض الدراسة للوضع المالى للمصارف الليبية يعتبر مرجع هام للباحثين والمهنيين على حد سواء ، حيث ان الاوضاع المالية للقطاع المصرفى تعد محل اهتمام لاطراف عدة وهو ماساعد على تقديم الدراسة بشكلها ، واهميتها للعديد من الاطراف الليبية والدولية.

٤- تظهر الدراسة الحالية مستوى قدرة المؤشرات التى اعتمدت عليها الدراسة فى تفسير الظاهرة وتحديد مستوى القوة لكل مؤشر مما يتيح للباحثين والعاملين فى القطاع المصرفى التعرف على اهم الادوات التى يمكن استخدامها فى دراسة الاستقرار المالى والقدرة التنافسية.

٤- الاطار النظرى والدراسات السابقة :

يشير مفهوم الاطار العام للاستقرار المالى للنظام المصرفى الى مجموعة الاليات والاطر والنظم التى تعمل جميعها فى ضوء استراتيجية محددة لتعزيز قدرة القطاع المصرفى على ادارة الاصول وتحقيق مستوى من الامان ، حيث من الضرورى تضمين هذا الاطار مجموعة من المعايير والمؤشرات لاكتشاف مواطن الضعف والوقة بالنظام المالى المصرفى وبحيث يتم مراقبتها ومتابعتها بصورة دورية من خلال جهات محددة لديها سلطة تحديد الاجراءات التصحيحية لمواطن الضعف فى الاوضاع العادية وكذلك سلطة توجيه القطاع المالى نحو مواجهة تداعيات الازمات عند حدوثها لتمكينه من الاستمرار فى أداء وظيفته كوسيط مالى. (ابو معمر ،٢٠١٦)

ويلعب النظام المالى المتطور والكفء دورا كبيرا فى تحقيق كفاءة توزيع المدخرات المحلية على فرص الاستثمار المنتجة ، وعلى القطاعات الاقتصادية المختلفة بالشكل الذى يسهم فى تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة ، ذلك يدعم الاستقرار الاقتصادى ويعزز من قدرة الاقتصاد الوطنى على التصدى للازمات الخارجية ، ولكى يقوم القطاع المالى بهذا الدور فلابد من ان يتسم بدرجات مرتفعة من العمق والقدرة على التسعير العادل للاصول المالية مع توافر الكفاءة المعلوماتية

ويتعين ايضا ان تتوفر لهذا القطاع جاهزية مؤسسة واطار قانونى وتنظيمى ملائم يتضمن اطر اشرافية ورقابية فاعلة ومستدامة تعمل على رفع قدرته على امتصاص الصدمات والحد من تراكم المخاطر بالقطاعات الفرعية الاكثر عرضة للتقلبات ويتفرد القطاع المالى بثلاثة خصائص رئيسية تميزه عن غيره من القطاعات الاخرى وتجعله سريع التاثر الصدمات والتقلبات الاقتصادية والمالية ، وهى كالتالى وفقا لـ (Garry,2004)

حيث يمكن القول ان الاستقرار المصرفى ينشىء اذا غابت التلقبات المفرطة والاجهاد والازمات ، ومن هذا المنظور يمكن تعريف الاستقرار المصرفى بانه هى الشروط التى يكون فيها النظام المالى التى تضم الوسطاء المالين والاسواق والبنية الاساسية للاسواق قادرة على تحمل الصدمات والاختلالات المالية وبالتالى التخفيف من اتحمال تعطل وظيفة الوساطة المالية وهو عامل كاف لاضعاف كبير فى تخصيص المدخرات لفرص استثمارية مربحة (Kla&Hawkins,2000)

فقد عرف (Bandt &Hartmann,2000) الاستقرار المصرفى بانه المخاطر النظامية التى تساهم فى عدم الاستقرار المالى ، حيث تصيب اغلب البنوك فى محيط معين (افلاس احد البنوك لايمثل عدم استقرار الا اذا كان هذا الافلاس نتيجة افلاس بنك اخر) ، حيث يسبب عدم استقرار النظام المصرفى فى اعاقة عملية الوساطة المالية والذى يمثل تكلفة على الاقتصاد الحقيقى.

حيث يعد النظام المصرفى مستقرار طالما لايعانى من مخاطر نظامية ولايوجد مايعيق عملية الوساطة المالية ، حيث ان استقرار النظام المصرفى يركز على ظواهر الازمات المالية والمخاطر النظامية ، فان هذه الظواره لاتعرف فقط باثار سلبية على المنفعة العامة ، انعدام الثقة وعدم اليقين الذى يعيمن على النظام المصرفى ولكن ايضا يتميز النظام بالضعف ،و التقلبات واختلال التوازن . (سعيد ، ٢٠١٦)

ذلك يؤثر على القدرة التنافسية باعتبارها أداة تقيس التميز بين جميع الوحدات الاقتصادية سواء الرابحة منها والخاسرة، واستناداً على ذلك فإن الشركات في مختلف قطاعاتها تسعى ضمن بيئة تنافسية حادة لإقتناص الفرص والحصول على أكبر قدر

ممكن من العملاء والمتمثلة في حصتها السوقية، حيث يتطلب الحصول على حصة سوقية جهداً كبيرا لمعرفة أسباب التأثير في الأسواق بما في ذلك أخذ الفرص واستثمارها للوصول الى الاستحواذ على الأسواق والوصول الى حصة سوقية أكبر بكل الموارد المتاحة (عريقات،٢٠١٤)

فالتقلبات التى يشهدفها القطاع المصرفى ساهم فى ظهور مفهوم القدرة التنافسية وانتشر استخدامه بعد صدور كتابات بورتر M.PORTER الرائدة في هذا المجال والتي اهتمت بدراسة استراتيجيات التنافس وأساليب تدعيم القدرة التنافسية .

فقد ناقشت دراسة (cuestas et al,2019) العلاقة بين تركيز القطاع المصرفي والمنافسة وبين الاستقرار المالي فى دول البلطيق ، حيث قام البحث على دراسة العلاقة غير الخطية المحتملة بين المنافسة ومخاطر البنك بالتطبيق على عينة من البنوك التجارية في دول البلطيق خلال الفترة من العام ٢٠٠٠-٢٠١٤ ، حيث انه تم جمع بيانات من البنوك التجارية في دول البلطيق تتمثل فى الميزانية العمومية لـ ٤٠ بنكا يضما ٢١ مصرفًا في لاتفيا ، و ١٠ بنوك في ليتوانيا ، و ٩ بنوك في إستونيا. ، وقد تم قياس المنافسة بمؤشرين (مؤشر Lerner ومؤشر الحصة السوقية) ، بينما تم قياس الاستقرار المالى بمؤشر (Z) و (NPL) لمخاطر البنك. وذلك تماشيا مع الادبيات السابقة النظرية ، حيث تم التوصل الى وجود علاقة عكسية بين القدرة التناقسية والاستقرار المالي. وهذا يعني أنه من المحتمل أن يؤدي عدم وجود منافسة إلى تفاقم السلوك الفردي للمخاطرة لدى البنوك ، وقد يضر باستقرار القطاع المصرفي في بلدان البلطيق. ، حيث اظهر مؤشر Lerner قيمة (٠.٦٠)، ومؤشر الحصة السوقية (٥٠ ٪) من حيث الأصول ، حيث انه من خلال السلاسل الزمنية لمؤشر Lerner ومتغير الحصة السوقية ، ومؤشرات المخاطر البنكية. تم ملاحظة ان القوة السوقية للمصارف التجارية قد انخفضت فيما بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٤. وهذا التطور واضح في لاتفيا ، حيث ارتفع متوسط مؤشر Lerner من ٠.٧٢ في ٢٠٠٠-٢٠٠٤ إلى ٠.٣٣ في ٢٠١٠-١٤ ، وارتفع متوسط حصة السوق من ١٣.٧٣ ٪

في ٢٠٠٠-٠٤ إلى ٥.٦٣ ٪ في ٢٠١٠-١٤ وهو التغير الاعلى فى دول البلطيق ، وقد اوضحت النتائج ان هناك علاقة تبادلية بين المتغيرات ، حيث تم اجراء اختبارات السببية غير الخطية بين التركيز المصرفى و المنافسة و الاستقرار المالية. تحقيقا لهذه الغاية ، حيث ان التداعيات السياسية الحاصلة تعطى مؤشر على ان هناك ازمة مستقبلية فى تطور الصناعة المصرفية فى تلك المنطقة ، وبالتالى سوف تواجه البنوك مشكلة فى المنافسة ، وقد اوصت الدراسة انه يجب على صانعي السياسات التركيز بشكل أكبر على عمليات الدمج والاستحواذ لتجنب أي زيادة كبيرة في تركيز القطاع المصرفي .

وبحثت **دراسة (Manju et al,2019) العلاقة السببية بين المنافسة المصرفية والاستقرار المالى** ، حيث تحاول الدراسة تقييم ما إذا كانت المنافسة المصرفية تؤثر على الاستقرار المالى والعكس في حالة ٣٢ دولة اوربية ، حيث قامت الدراسة على فرضيتان ، الفرضية الاولى نصت على ان هناك تاثير من المنافسة المصرفية على الاستقرار المالى ، والفرضية الثانية نصت ان هناك تاثير من الاستقرار المالى على المنافسة المصرفية ، وما إذا كانت البنوك تتسم بالتركز فى المنافسة المصرفية ، حيث تعتبر عملية المنافسة المصرفية اداة هامة لتعزيز الاستقرار المالى ، فقد توصلت نتائج الدراسة ان التفاعلات بين المنافسة المصرفية والاستقرار المالى في ٣٢ دولة أوروبية بين عامي ١٩٩٦ و ٢٠١٤ من خلال نموذج الانحدار تظهر نتائج ملحوظة تشير الى وجود علاقة مشتركة بين المنافسة المالى والاستقرار المالى ، وان المنافسة المصرفية هي عامل مسبب في الاستقرار المالى على المدى الطويل. وبالتالي ، فإن ادارة وتحديد استراتيجية تتم بالتركيز فى المنافسة المصرفية سيعزز الاستقرار المالى في هذه البلدان .

وقامت **دراسة (phan et al,2019) على اكتشاف العلاقة بين المنافسة والكفاءة والاستقرار المالى فى البنوك التجارية لدول شرق آسيا** ، حيث بحثت هذه الورقة فى العلاقة بين المنافسة والكفاءة والاستقرار بالنظم المصرفية لأربعة بلدان في شرق آسيا (الصين وهونغ كونغ وماليزيا وفيتنام) خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠١٤ ، حيث

قامت الدراسة على بحث مفهوم هشاشة المنافسة ، وقد توصلت الدراسة الى أن زيادة المنافسة قد تؤدي إلى انخفاض الاستقرار. وبالمثل ، قد تؤثر مخاطر الائتمان وحجم البنك وتركيز السوق بشكل إيجابي على استقرار البنك. ولكن على النقيض من ذلك فإن البنوك ذات مخاطر السيولة العالية والتى تتميز ايضا بتنويع الإيرادات قد تصبح أقل استقرارًا. حيث تشير نتائج الدراسة التحليية إلى أن استقرار القطاع المصرفي سوف يتأثر سلبًا بالأزمات المالية العالمية . وقد تكون البنوك المدرجة أقل استقرارًا من نظيراتها غير المدرجة. حيث تؤثر بيئة الاقتصاد الكلي (المقاسة من حيث التضخم ونمو الناتج المحلي الإجمالي) أيضًا على استقرار البنك. وقد توصت الدراسة ببحث الآثار السياسية الهامة التى تمن شانها التاثير على درجة الاستقرار المصرفي.

واهتمت **دراسة (kanas et al,2018) بقياس التداخل بين المنافسة المصرفية والاستقرار المالى المصرفى** ، حيث استخدمت الدراسة نهجا شبه مرن لتقدير المعايير بالتطبيق على عينة مكونة من ٧،٢٢٧ بنكًا أمريكيًا وبريطانيًا وكنديًا للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٥ لغرض بحث العلاقة بين الاستقرار المصرفي والمنافسة. ، حيث قامت الدراسة على بحث العلاقة التبادلية بين المتغيران ، حيث تم قياس استقرار قطاع البنوك باستخدام نسبة إجمالي قروض NPL ، وتم استخدام مؤشرين لقياس القدرة التنافسية (مؤشر Lerner ومؤشر Boone) وذلك نظرا لاستخدامهم على نطاق واسع في الأبحاث المصرفية الحديثة و تتراوح قيمة المؤشر بين (٠ و ١) فى حالة المنافسة الكاملة إلى الاحتكار الخالص ، وعندما تتحول القيمة إلى رقم سلبي ، فإن هذا يعني أن التسعير أقل من التكلفة الحدية ، وقد توصلت الدراسة الى ان الاستقرار المالى ليس له اتجاه واضح فى التاثيرعلى المنافسة ، حيث ان التغير فى الاستقرار المالى قد يزيد وينقص في المنافسة المرتفعة والمتوسطة بمعنى وجود علاقة اتجاه مختلط ، ويزيد في المنافسة المنخفضة ، حيث يرجع سلوك الاستقرار المالى غير الرتيبي هذا على مستويات المنافسة المختلفة إلى اختلاف مستويات المنافسة ، والذي يُعد عاملًا محددًا مهمًا لعلاقة التنافس والاستقرار ، حيث اوصت الدراسة بضرورة الحد من مستوى العلاقة التبادلية لتجنب آثار المنافسة المصرفية

على الاستقرار المالى ، واوضحت الدراسة أنه بالنسبة للقطاع المصرفي في الولايات المتحدة ، يجب أن يتم الاستفادة من درجة التداخل للتحوط من آثار المنافسة ، و يجب أن يتعامل مع العلاقة التداخلية باعتبارها "أداة تحوط" ضد آثار المنافسة المزعزعة للاستقرار.

وناقشت **دراسة (Manju,2019) العلاقة السببية بين المنافسة المصرفية والاستقرار المالى** ، حيث تحاول الدراسة تقييم ما إذا كانت المنافسة المصرفية تؤثر على الاستقرار المالى والعكس في حالة ٣٢ دولة اوربية ، حيث قامت الدراسة على فرضيتان ، الفرضية الاولى نصت على ان هناك تاثير من المنافسة المصرفية على الاستقرار المالى ، والفرضية الثانية نصت ان هناك تاثير من الاستقرار المالى على المنافسة المصرفية ، وما إذا كانت البنوك تتسم بالتركز فى المنافسة المصرفية ، حيث تعتبر عملية المنافسة المصرفية اداة هامة لتعزيز الاستقرار المالى ، فقد توصلت نتائج الدراسة ان التفاعلات بين المنافسة المصرفية والاستقرار المالى في ٣٢ دولة أوروبية بين عامي ١٩٩٦ و ٢٠١٤ من خلال نموذج الانحدار تظهر نتائج ملحوظة تشير الى وجود علاقة مشتركة بين المنافسة المالى والاستقرار المالى ، وان المنافسة المصرفية هي عامل مسبب في الاستقرار المالى على المدى الطويل. وبالتالي ، فإن ادارة وتحديد استراتيجية البنك تتم بالتركيز على المنافسة المصرفية حيث سيعزز ذلك الاستقرار المالى في هذه البلدان ، فمن الصعب تقييم اتجاهات المنافسة ؛ بجانب ذلك أن المنافسة انخفضت بعد الدخول فى الاتحاد الاوبى قبل أزمة ٢٠٠٧-٢٠٠٩ ، لكنها تباطأت في مرحلة ما بعد الأزمة.

واهتمت **دراسة (Zakaria&Fatine,2017) ببحث العلاقة بين المنافسة والاستقرار المالي فى القطاع المصرفى فى المغرب** ، حيث عرف النظام المصرفي المغربي العديد من الإصلاحات التي ساهمت في تحرير ورفع القيود عن البنوك. والهدف من ذلك هو الوصول إلى قطاع مصرفي يتميز بالمرونة والتنافسية وتطويره وجعل من الممكن زيادة فائض المقترضين والمودعين. على الرغم من مناقشة العلاقة بين المنافسة والاستقرار المالي ، فإن الدراسة تقترح صياغة تفسير جديد للعلاقة بين الاستقرار المالى

والقدرة التنافسية حيث تستند إلى ثلاثة مقاييس (المنافسة والتركيز والاستقرار (CCS) فقد قامت الدراسة بتطوير نموذج Panzar and Rose (1982، 1987) لقياس منافسة النظام المصرفي الديناميكي منذ عام ١٩٩٣. بعد ذلك تم تقدير نموذج البيانات الخاص بنموذج الانحدار ، مع إبراز العلاقة غير الخطية بين الاستقرار المالي والمنافسة المصرفية. حيث توصلت نتائج الدراسة الى انه من الممكن اقتراح تصميم جديد يتعلق بالعلاقة بين الاستقرار المالي والمنافسة ، وتؤكد النتائج التي تم الحصول عليها من خلال النموذج المطور أن هذه العلاقة طويلة الاجل في الاتجاه ، بجانب ان الاستقرار المالى يدعم المنافسة القوية وذلك من خلال نتائج القوة التاثيرية ، و في حالة عدم الاستقرار المالي ، تسوء المنافسة وتضعف فى النظام المصرفي .

وتناولت **دراسة (سعيد ،٢٠١٧) اثر القروض المتعثرة على المنافسة المصرفية** ، حيث قامت الدراسة بقياس القروض المتعثرة فى عينة من البنوك المصرية (١٦) وذلك من خلال نسبة (NPL) خلال الفترة من ٢٠٠٣-٢٠١٥ ، حيث تم استخدام نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض باعتبارها من ضمن مخاطر الائتمان واثر ذلك على المنافسة المصرفية والتى تم قياسها من خلال نموذج مؤشر (Lerner index) لقياس المنافسة ، بجانب متغيرات رقابية تمثلت فى حجم البنك وعمر البنك ، حيث اظهرت نتائج الدراسة الى ان ارتفاع نسبة القروض المتعثر ة ، ادى الى زيادة فى مخاطر المنافسة فى البنوك ، فارتفاع درجة التعثر ادت الى انخفاض القدرة التنافسية نتيجة للمخاطر التى تتعرض لها البنوك ، فان عملية ادارة القروض المتعثرة بشكل يعمل على خفض مخاطر الائتمان تساهم فى زيادة درجة القدرة التنافسية فى البنك ، بجانب ان زيادة حجم البنك وعمر البنك يؤدى الى زيادة القدرة التنافسية ، ومن ثم فان الدراسة اوصت بانه يجب عند دراسة القدرة التنافسية ان يتم الاخذ بعين الاعتبار لنسبة القروض المتعثرة .

واهتمت **دراسة (Mabvira,2017) بدراسة التفاعل بين المنافسة المصرفية ، وحوكمة الشركات ، والاستقرار المالي ، والإبلاغ الخاطئ في سياق الأزمة المالية العالمية** ، حيث تم تسليط الضوء على ظروف السوق في القطاع

المصرفي ، بجانب استعراض هيكل حوكمة الشركات في البنوك ، وممارسات المحاسبة المالية ، والتى تعد من بين الأسباب الرئيسية للأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٧-٢٠١٠. ، وتم دراسة ابعاد المنافسة المصرفية و إلقاء الضوء على العلاقة بين المنافسة وحوكمة الشركات والاستقرار المالي والإبلاغ المالي الخاطئ ، حيث تم الاستعانة باليات حوكمة الشركات في الدراسة لغرض تحليل صلتها بالإبلاغ المالي الخاطئ ، وبالبحث فى مستوى وشكل العلاقة بين كلا من المنافسة في القطاع المصرفي وحوكمة الشركات والاستقرار المالي والإبلاغ المالي الخاطئ ، حيث هدفت الدراسة الى دراسة العلاقة على عينة من البنوك دول G7 ، واعتمدت الدراسة على منهج GMM لدراسة التداخل المحتمل بين المتغيرات. واستخدم تحليل الاختلاف وبواقى التباين المسموح به ، لتحليل اثر التغيرات التى اعتمدت عليها الدراسة فى الازمة المالية كعامل خارجي ، حيث توصلت الدراسة ان هناك نتيجة معنوية تشير الى هشاشة المنافسة ، وأن كلما زادت درجة المنافسة البنكية ادى ذلك الى التوسع محافظ القروض وهذا يشكل خطورة للبنك ، ومع ذلك فان المخاطر المتزايدة تقوم البنوك بمعالجتها من خلال ادارة راس المال والسيولة ، وتشير النتائج ايضا إلى وجود علاقة إيجابية كبيرة بين المنافسة والإبلاغ الخاطئ المالي ، اضافة الى ان زيادة المنافسة بسبب الأزمة المالية قد ادت الى تفاقم المشاكل المتعلقة بعمليات الإبلاغ المالي الخاطئة ، اما بالنسبة لتاثير حوكمة الشركات على التقارير الخاطئة المالية في البنوك التجارية الأمريكية الخاضعة فقد اظهرت الدراسة نتائج مختلفة تتعلق بابعاد حوكمة الشركات الخمسة المستخدمة (حجم مجلس الادارة و سلطة المدير التنفيذى و مكفافاة مجلس الادارة و الاجراءات والقواعد و هيكل الملكية) حيث توصلت الدراسة الى ان هناك علاقة سلبية بين حجم مجلس الإدارة والإبلاغ المالي الخاطئ ، ومع ذلك تؤكد سلطة الرئيس التنفيذي على وجود علاقة إيجابية مع الإبلاغ المالي ، اما حقوق الملكية ترتبط سلا مع الإبلاغ الخاطئ .

ايضا تناولت دراسة (Fernández,2016) الاستقرار المصرفي والمنافسة والتقلبات الاقتصادية ، تقوم الدراسة بحث تأثير الاستقرار المصرفي على تقلب القيمة

المضافة الصناعية والمنافسة المصرفية باستخدام بيانات ١١٠ دول .تؤكد نتائجنا على أهمية آثار الإقراض وتخصيص الأصول لأن الاستقرار المصرفي يقلل من تقلب القيمة المضافة بشكل أكبر في الصناعات التي تتمتع بدرجة أكبر من الاعتماد المالي الخارجي والكثافة غير الملموسة عندما تكون موجودة في دول ذات أنظمة مالية ومؤسسية أكثر تطوراً، علاوة على ذلك يساعد الاستقرار المصرفي في تقليل التقلبات الاقتصادية بشكل أكبر في البلدان ذات المنافسة الأقل في القطاع المصرفى ، حيث انتهت نتائج الدراسة الى ان الاستقرار المصرفى يتحكم فى مستوى الركود ، وان هناك علاقة سببية من اتجاهان، تشير الى وجود اثر من الاستقرار المصرفى الى المنافسة ووجود اثر من المنافسة فى الاستقرار المصرفى .

وقامت **دراسة (Zigraiova,2015) على بحث العلاقة بين التنافسية المصرفية والاستقرار المالي** ، حيث اشارت الدراسة الى ان الادبيات السابقة كانت لديها تنبؤات متضاربة حول كيفية تأثير المنافسة المصرفية على الاستقرار المالي ، وقد ناقش الباحثين تقييم العلاقة بين التنافسية المصرفية والاستقرار المالى ، وتقوم الدراسة بتجميع عينات عددها ٥٩٨ مفردة من ٣١ دولة لقياس مستوى الارتباط بين الاستقرار والمنافسة باستخدام طرق التحليل ، فقد تم تصميم الدراسة ونستخدم نموذج Bayesian لمعالجة عدم اليقين الناجم عن النموذج. وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن تعريف الاستقرار المالي والمنافسة المصرفية التي يستخدمها الباحثون يؤثر على نتائجهم بطريقة منهجية. حيث يؤثر اختيار البيانات ومنهجية التقدير والمتغيرات الرقابية على النتائج وان هناك درجات متفاوته من الاثر حسب وضع كل بنك. حيث ان التقديرات فى الدراسات السابقة قد توصلت الى درجة منخفصة من المنافسة والاستقرار .

٥- اسلوب قياس الاستقرار المالى والقدرة التنافسية :

اولا : قياس الاستقرار المالى المصرفى بنموذج الاستقرار المالى Z-Index:

هو مؤشر قائم على احتمال التعثر المالى المصرفى يقيس استقرار البنوك على المستوى الفردى حيث يحدد احتمال اعسار البنك ويرتبط ذلك بوجود علاقة عكسية

بين احتمال الاعسار وقيمة الدالة Z-index، حيث ان فى حال كون اصول البنك اقل من خصومه او ديونه فان هناك اعسار مالى، وتقوم الدالة بحساب الانحرافات المعيارية للعائد والتى تنخفض باقل من قيمتها المتوقعة قبل ان تستنزف الاسهم (حقوق الملكية)، ويصبح البنك غير قادر على الوفاء بالتزاماته المالية ويكون على عتبة الافلاس وبهذا فانه يقيس مدى استقرار البنك ومنه فانه يشير على ان البنك يواجه احمتال التعثر، وهكذا فان قيمة Z-index المرتفعة تدل على ان مستوى الافلاس منخفض، حيث ان ارتفاع قيمة الدالة يقابله انخفاض للمخاطر (الفشل والاعسار) وان انخفاض قيمة الدالة تعنى ارتفاع فى احتمال الاعسار. (Martin,2008)

ان المؤشر يستعمل لقياس الاستقرار المالى ومستوى صلابته فى مقابلة المخاطر وذلك لمختلف المؤسسات المالية، حيث انها تركز على مخاطر عدم الملاءة التى تتبع استراتيجية مخاطر مرتفعة / عائد مرتفع، والتى تتبع ايضا استراتيجية مخاطر منخفضة / عائد متوالى، شريطة ان تكون تلك الاستراتيجيات تؤدى الى نفس العوائد المعدلة حسب المخاطر، اذا اختارت مؤسسة استراتيجية عوائد منخفضة معدلة بحسب المخاطر، فانها قيمة Z-Index سوف تكون مرتفعة وذلك كمؤشر للسلامة والاستقرار المصرفى. (حمزة، ٢٠١٦) ، وقد تم فى دراسة كلا من (Leven and Levine, 2009) (Turik Ariss, 2010) (Beck et al., 2010) (Ahmed and Malick, 2017) (Kabir and Worthington, 2017) أنهم اعتمدوا في قياس الاستقرار المالي المصرفي على مؤشر Z-Index وذلك لقياس سلامة المركز المالي بناء على نحو المعادلة التالية:

$$\textbf{Z-Index}=(\textbf{ROAit}+(\textbf{EQit}/\textbf{TAit}))/\sigma\ \textbf{ROAit}$$

حيث ان:

- **ROAit** = معدل العائد على الاصول
- **EQit** = حقوق ملكية المصرف
- **TAit** = إجمالى اصول المصرف

- σ ROAit= الانحراف المعيارى لمعدل العائد على الاصول.

حيث تحدد Z-Index المستوى المتنبىء به للوصول إلى الإعسار المالى، فكلما ارتفعت النسبة، زاد استقرار البنك، وانخفضت المخاطر الكلية، أي أن العوائد الأعلى والرافعة المالية المنخفضة سوف تعزز استقرار البنك، في حين أن العوائد المتقلبة ستقلل من استقرار البنك حيث سوف يتم استخدام اللوغاريتم الطبيعي لـ Z-Index لتقليل الانحراف بعد حساب الدرجة. (Ahamed and Mallick, 2017)

ثانيا : مقياس Lerner index للقدرة التنافسية :

وفقا لمنهجية (Panzar and Rosse,1987) حيث قدما المقياس على اعتبار التعريف الاقتصادي للقوة السوقية من الناحية التقليدية وهو قدرة البنك على الحصول على أسعار فوق الأسعار التنافسية عند المستوى الإنتاجي الذي يحقق تعظيم أرباحها، ففي ظل المنافسة التامة يكون السعر التنافسي مساوياً للتكلفة الحدية، ويحاول مقياس ليرنر قياس القوة السوقية التقليدية مباشرة بطرح التكلفة الحدية للبنك من السعر الذي تبيع به، ثم القسمة على السعر الذي يبيع به البنك، ويراوح المقياس بين الصفر والواحد الصحيح، ويعتبر من أول وهلة هذا المقياس سريعاً وسهلاً ليوضح القوة السوقية للمنشأة. السلعة المعقدة والتعريفات الجغرافية للسوق تبدو في غاية الأهمية (España,2007)

ان المقياس هو معكوس مرونة الطلب السعرية الذى تواجهه البنوك عند المستوى الذي يحقق لها تعظيم الربح، وقد يكون من الصعب أحياناً قياس هذه المرونة السعرية بشكل مباشر، فقد يمكن اللجوء إلى الحصة السوقية كمقياس للقوة السوقية، وحينما يصعب قياس مرونة الطلب الذي يواجه منشأة بذاتها بشكل مباشر، فقد يحاول الاقتصاديون إلى اشتقاقها باستخدام الحصة السوقية للمنشأة ومرونة الطلب السعرية للسوق. (Francesco,2019)

وتعتمد النتيجة على الافتراضات الخاصة بكيفية تنافس المنشآت بعضها ببعض في السوق، حيث أنه عند مستوى معين من مرونة الطلب السعرية للسوق تتناقص مرونة الطلب على منتجات البنك بذاتها طالما تزايدت حصتها السوقية، والمرونة السعرية

الأقل تنعكس في نسبة أعلى للمقياس، وبذلك فإن عند مستوى مرونة محدد للطلب في سوق معرف بشكل مناسب فإن الحصة السوقية الأعلى تعكس قدرة أعلى على وضع الأسعار فوق مستوى التكلفة الحدية.

ولقياس مستوى المنافسة من خلال Lerner index وفقا لمنهجية لمنهجية (Lerner,1934)، فقد اعتمدت الدراسات السابقة لكلا من (Fernández &Jesús,2015) و(Abu Hanifa et al, 2017) على منهجية القياس، فانه يتبع بشكل خاص في هذه الدراسة تحديد H-statistic لكل سنة تقويمية بشكل منفصل لكل بنك، حيث يتم حساب المؤشر على النحو التالى:

Lerner it=(PTAit-MCTAit) / PTAit

حيث ان:

- **PTAit** = يشير الى سعر اجمالى الاصول، حيث يتم الحساب من خلال نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الأصول للبنك ، حيث ان إجمالي الإيرادات هو مجموع إيرادات الفوائد وإيرادات العمليات غير المرتبطة بالفائدة وإيرادات التشغيل الأخرى (Anginer & Demirguc,2014)
- **MCTAit** = هي التكلفة الحدية لإجمالي أصول البنك.

وللتوضيح فان لحساب (MCTAit) فانه سوف يتم وفقا لمنهجية (Anginer & Demirguc,2014) (Demirguc & PerõÂa ,2010) باستخدام المعادلة الاتية :

$$\ln Costit=\alpha + \beta 1\ln(Qit)+ \beta 2\ln(Qit)2+ \beta 3\ln(W1it)+ \beta 4\ln(W2it)+ \beta 5\ln(W3it)+ \beta 6\ln(Qit)\ln(W1it)+ \beta 7\ln(Qit)\ln(W2it)+ \beta 8\ln(Qit)\ln(W3it)+ \beta 9\ln(W1it)2+ \beta 10\ln(W2it)2+ \beta 11\ln(W3it)2+ \beta 12\ln(W1it)\ln(W2it)+ \beta 13\ln(W2it)\ln(W3it)+ \beta 14\ln(W1it)\ln(W3it)+ \text{Year Dummy} + \varepsilon it .$$

حيث:

- **LnCostit** = اللوغاريتم الطبيعى لجميع مصروفات الفوائد ومصروفات التشغيل بدون فائدة ومصاريف الموظفين والمصاريف الإدارية الأخرى ومصروفات التشغيل الأخرى.
- **Ln(Qit)** = اللوغاريتم الطبيعى لاجمالى الاصول.
- **Ln(W1it)** = اللوغاريتم الطبيعى للاموال المقترضة.
- **Ln(W2it)** = للوغاريتم الطبيعى لسعر فائدة ليبور ، ويتحدد معدل الليبور وفقا للعملات الدولية سواء تلك التى يتم إقراضها أو اقتراضها من جانب مجموعة من المصارف الرئيسية، وسوف يتم الاستعانة بالبيان المعلن وفقا للبنك المركزى المصرى.
- **Ln (W3it)** = اللوغاريتم الطبيعى لراس المال المدفوع للبنك.

حيث يجب ان تصل قيم تقدير المعاملات على النحو التالى وفقا لـ (Berger& Klapper,2009):

- $\beta3+ \beta4+ \beta5=1$
- $\beta6+ \beta7+ \beta8=0$
- $\beta9+ \beta12+ \beta13=0$
- $\beta10+ \beta12+ \beta14=0$
- $\beta11+ \beta13+ \beta14=0$

ووفقا لقيم المعاملات المحسوبة سوف يتم الوصول الى قيمة (MCTAit) التكلفة الحدية لإجمالي أصول البنك:

$$\mathbf{MCTAit = (\partial Cit/\partial Qit) = (Cit/Qit)*(\beta1+ 2\beta2Ln\ Qit+\beta6LnW1it+ \beta7LnW2it+ \beta8LnW3it)}$$

حيث:

- **Cit** = مصروفات الفوائد ومصروفات التشغيل بدون فائدة ومصاريف الموظفين والمصاريف الإدارية الأخرى ومصروفات التشغيل الأخرى.
- **Qit** = اجمالى الاصول.
- **W1it** = نسبة مصروف الفوائد الى اجمالى الاصول.
- **W2it** = نسبة اجور ونفقات الموظفين الى اجمالى الاصول.
- **W3it** = نسبة المصروفات الادارية ومصاريف التشغيل الى اجمالى الاصول.

وبالتالى يمكن الوصول الى قيمة مؤشر Lerner فاذا كانت قيمة المؤشر (موجبة) فان ذلك معناه ان البنك يتبع ممارسات احتكارية وضعف مستوى القدرة التنافسية، اما اذا كانت قيمة المؤشر سالبة فان ذلك يعبر عن قدرة تنافسية مرتفعة.

٦ـ نموذج الدراسة :

يتشكل نموذج الدراسة على النحو التالى المبين فى شكل رقم (١)

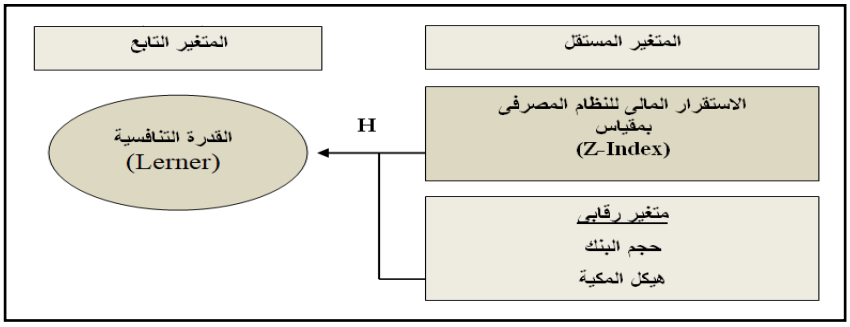

شكل رقم (١)
نموذج الدراسة

٧- فرضيات الدراسة:

- **الفرض الاول : " يوجد اثر معنوى ذو دلالة احصائية للاستقرار المصرفى مقاسا بمؤشر (z-index) على القدرة التنافسية بمقياس (LernerIndex) فى المصارف الليبية "**
- **الفرض الثانى : " لايوجد فروقات معنوية بين المصارف الليبية (حكومية – خاصة) من حيث مستوى الاستقرار المصرفى "**
- **الفرض الثالث : " لايوجد فروقات معنوية بين المصارف الليبية (حكومية – خاصة) من حيث مستوى القدرة التنافسية "**

٨- منهجية الدراسة:

تهتم الدراسة فى تحليلها على المنهج التحليلى لدراسة العلاقة بين المتغيرات، بجانب المنهج الوصفي من خلال استعراض الإطار النظري، وما هو متاح من مراجع ودراسات وتقارير ودوريات متخصصة وتحليل البيانات الإحصائية الرسمية ، ومن ثم القيام بالدراسة التحليلية خلال الفترة من العام المالي ٢٠١٢-٢٠٢٢م ، حتى يمكن الخروج بنتائج أكثر واقعية تخدم الهدف من الدراسة، وسوف يتم الاستعانة برنامج التحليل الإحصائي (Eviews-13) لقياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، وذلك من خلال اتباع أسلوب الانحدار المتعدد، بجانب استخدام المنهج الاستقرائي وذلك الاستقراء فرضيات الدراسة من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة التي تناولت موضوع البحث ومن ثم صياغة فرضيات البحث.

٩- عينة الدراسة:

يتشكل مجتمع الدراسة من جميع المصارف الليبية ، وعددهم ١٦ مصرف وفقا للتقرير السنوى لمصرف ليبيا المركزى ، وهي تعتبر إجمالي البنوك التى تعمل بشكل فعلى على مستوى دولة ليبيا و تمثل كافة مفردات المجتمع لدرجة الكفاية ، وكما ذكرنا فانه قد تحديد قطاع المصارف الليبية كمجتمع للدراسة نظرا لمدى اهمية الكشف

عن طبيعة العلاقة بين الاستقرار المصرفى والقدرة التنافسية ، حيث يتكون مجتمع الدراسة .

١٠- حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في حدود موضوعية و حدود المكان والزمان ، حيث يستعرض الباحث تلك الحدود على النحو التالي :

- الحدود الموضوعية : يقتصر موضوع الدراسة على دراسة اثر الاستقرار المالى على القدرة التنافسية للنظام المصرفى .
- الحدود المكانية : تتلخص حدود المكان في المصارف التجارية الليبية .
- حدود الزمان : تتلخص حدود الزمان في دراسة الفترة من ٢٠١٢ حتى ٢٠٢٢م ، حيث تم اختيار الفترة الزمنية نظرا لما شهدته الدولة والقطاع المصرفى من احداث وتطورات حيث تمحورت اشكالية الدراسة .

١١- الدراسة التحليلية :

يمكن صياغة النموذج الاول (طويل الاجل) لتاثير الاستقرار المصرفى مقاسا بـ (LnZ_index) فى ظل حجم البنك (LnASSETS) ومؤشر الملكية (OWN) كمتغيرات رقابية على القدرة التنافسية بمقياس (Lerner_index)فى الاجل الطويل وذلك على النحو المبين بالعلاقة التوازنية التالية:

$$Lerner_{index} = 1.85778 - 4.252544 * Ln(Z-index) 0.003245 * Ln(ASSETS) + 0.33224 * (OWN) + 0.625881(TREND)$$

حيث تعبر معادلة الانحدار عن طبيعة العلاقة فى الاجل الطويل بين الاستقرار المصرفى وبين القدرة التنافسية فى المصارف الليبية فى ظل ادخال معامل

الاتجاه (trend)، ومع ادخال قيمة معلمات المتغيرات بدرجة ابطاء (تاخير) واحدة، فانه يمكن التوصل الى المعادلة التوازنية للاجل الطويل والقصير على النحو التالى:

$$\mathbf{D}(Lerner_{index}) = C(1) * (LERNER_INDEX(-1) - 3.251455 * LN_Z_INDEX(-1) - 0.0521445 * LN_ASSETS(-1) + 0.081860 * OWN(-1) + 0.00526654 * @TREND(1) + 1.6215566) + C(2) * D(LERNER_INDEX(-1) - C(3) * D(LN_ASSETS(-1)) - C(4) * D(LN_Z_INDEX(-1)) + C(5) * D(OWN(-1)) + C(6)$$

وتؤكد قيم النموذج العلاقة التوازنية بين الاستقرار المصرفى والقدرة التنافسية فى ظل استخدام نموذج تصحيح الخطا وفقا لنموذج بيان (VECM)، ويشير ان هناك (تاثير للاستقرار المصرفى بمؤشراته على القدرة التنافسية) وتعبر معاملات (C) من 2-5 عن قيمة معاملات تصحيح الخطا فى الاجل القصير لكل متغير على حده، بينما تعبر قيمة (C6) عن الجزء الثابت من معادلة تصحيح الخطا، حيث ان القدرة التنافسية لديها القدرة على تصحيح الخطا للقدرة التنافسية فيما يتعلق بالجزء الناتج من مقياس Ln(Z-index) بنسبة تقارب 82.69% وبشكل معنوى عند مستوى اقل من ٥% وذات اشارة سالبة، حيث توضح قيمة معلمته على ارتفاع سرعة التعديل (تصحيح مستوى القدرة التنافسية) لتحقيق التكييف ولتصحيح الاتجاه دون اختلال فى معدل القدرة التنافسية والاستعادة سريعا الى حالة التوازن فى غضون سنة تقريبا.

وفى ظل ادخال المتغيرات الرقابية فانه تشير النتائج الى انه كلما زاد حجم البنك ارتفع مستوى الاستقرار المصرفى مقاسا بنسبة (Z-index) وذلك يمكن تفسيره

فان البنوك الكبيرة نظرا لزيادة مستوى المعاملات فان البنوك الكبيرة تتمتع بمستوى استقرار مصرفى وهو مايتضح من البيانات الوصفية حيث كلما زاد حجم الاصول ذاد مستوى الاستقرار المصرفى كما هو يتجح من دراسة العلاقة بين حجم الاصول و درجة الاستقرار المصرفى مقاسا بنسبة (Z-index)، ويتماشى ذلك مع العلاقة التى تشير الى وجود تاثير ايجابى بين الملكية الحكومية والاستقرار المصرفى.

وقد جاءت نتائج نموذج تحصيح الخطا للاجل القصير للعلاقة التوازنية بين القدرة التنافسية بمقياس (Lerner index) والاستقرار المصرفى مقاسا Ln(Z-index) عند فترة ابطاء واحدة واظهرت مستوى معنوية اقل من ٥% مقبول احصائيا، حيث توضح قيمة معامل التحديد ومعامل التحديد المعدل ان المقدرة التفسيرية الناتجة من القدرة التنافسية على الاستقرار المصرفى بمستوى بنسبة ١٦.٦٩% وفقا لمعامل التحديد ، ونسبة ١٥.٠٢% لمعامل التحديد المعدل، ليوضحا انه يمكن تفسير التغيرات الحاصلة فى الاستقرار المصرفى بمقياس Ln(Z-index) بناء على التغيرات الحاصلة فى القدرة التنافسية بمقياس (Lerner index) فى المصارف الليبية.

واظهرت النتائج ان معامل تصحيح الخطا للاستقرار المصرفى كان معنوى عند مستوى اقل من ٥% وذات اشارة موجبة وقيمة معلمته تدل على ارتفاع سرعة التعديل (تصحيح مستوى الاستقرارالمصرفى بمقياس Ln(Z-index) حيث تقارب ١٢%، ما يعنى وجود مستوى متوسط من سرعة التكييف وتصحيح اى اختلال فى معدل الاستقرار المصرفى فى المصارف الليبية، خلال عام والاستعادة بشكل مقبول الى حالة التوازن، وذلك مما يتضح من قيمة (ECTt-1) ومن ثم ووفقا لمنهجية الدراسة فانه يمكن صياغة نموذج الدراسة (الثانى) لمعادلة الاجل الطويل وايضا التوصل الى معادلة العلاقة التوازنية لتتضمن المعاملات فى الاجل الطويل والتصحيح فى الاجل القصير.

فى ظل التاكد من وجود تكامل مشترك بين كلا من الاستقرار المصرفى والقدرة التنافسية وفقا للنتائج الاحصائية التى تم التوصل اليها، والتى تشير الى وجود علاقة تبادلية بين المتغيرات في النماذج الثلاثة التى اعتمدت عليهم الدراسة وذلك يزيد من احتمالية وجود سببية في اتجاه واحد على الأقل، حيث إنه يمكن استخدام نموذج تصحيح الخطأ VAR المتغيرات في نموذج من أجل تحديد السببية وتقدير سرعة الوصول إلى التوازن VAR المشتق من نموذج (VECM) طويل الأجل من أي اختلال في الأجل القصير بين المتغيرات في النموذج، ووفقا لمنهجية السببية لجرانجر (Granger, 1988) بعد التاكد من وجود استقرار فى السلاسل الزمنية سواء فى بعض البيانات الاصلية او التيقن من وجود استقرار فى البيانات ذات فروق الدرجة الاولى فانه قد تم اجراء اختبار السببية وفقا لمنهجية جرانجر.

و لبيان اتجاه الاثر بين الاستقرار المصرفى بمؤشراته (LnZ_index) والقدرة التنافسية بمؤشر (Lerner_index)، والتعرف على ما اذا كان التاثير ناتج من الاستقرار المصرفى فى اتجاه القدرة التنافسية ام العكس، بمعنى ان العلاقة من اتجاه واحد او من اتجاهين، ومن ثم يمكن الاجابة على تساؤل الدراسة وذلك على النحو الموضح بالجدول رقم (١).

الجدول رقم (١)

اختبار السببية للعلاقة بين الاستقرار المصرفى والقدرة التنافسية

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LERNER INDEX does not Granger Cause LN Z INDEX	175	1.26525	0.0301
LN_Z_INDEX_ does not Granger Cause LERNER_INDEX		2.29871	0.0205

من خلال الجدول السابق فانه يتبين وجود علاقة سببية بين الاستقرار المصرفى وبين القدرة التنافسية فى المصارف الليبية من اتجاهين، حيث انه وفقا

لنتائج اختبار جرانجر للسببية فان هناك إمكانية لقدرة مؤشر الاستقرار المصرفى (Z-index) فى التاثير على القدرة التنافسية فى المصارف الليبية مقاسة بنموذج (Lerner Index) بقيمة معامل الاختلاف قدرها (١.٢٦٢٥) بمستوى معنوية اقل من ٥% من اتجاه الاستقرار المصرفى نحو القدرة التنافسية، وبقيمة معامل الاختلاف قدرها (٢.٢٩٨٧١) بمستوى معنوية اقل من ٥% من اتجاه القدرة التنافسية نحو الاستقرار المصرفى، أى أن الاستقرار المصرفى مقاسا بنسبة (Z-index) يعد مسببا فى القدرة التنافسية بشكل اكبر من تاثير القدرة التنافسية فى الاستقرار المصرفى فى الاجل الطويل بالمصارف الليبية.

١٢- نتائج الدراسة:

يمكن صياغة نتائج الدراسة على النحو التالى :

١) توصلت نتائج الدراسة الى انه يوجد اثر ايجابى للاستقرار المالى مقاسا بنموذج (Z-index) على القدرة التنافسية مقاسة بنموذج (Lerner Index) فى المصارف الليبية وفقا لنتائج التحليل الديناميكي متعدد المتغيرات بالاعتماد على اسلوب (VECM) للوصول الى العلاقة التوازنية، حيث توصلت النتائج الى ان هناك تاثير فى المدى الطويل من الاستقرار المصرفى بمقياس (Z-index) على القدرة التنافسية بمقياس (Lerner Index) وتعتبر العلاقة العكسية احصائيا ايجابية بالنسبة للبنك نظرا لان ارتفاع مؤشر الاستقرار المصرفى (Z-index) يعبر عن استقرار البنك فكلما زادت قيمة المؤشر وانخفضت قيمة مؤشر القدرة التنافسية (Lerner) فيدل ذلك على توافر تحسن فى القدرة التنافسية فى المصارف الليبية.

٢) وفقا لنتائج اختبار السببية فان هناك علاقة تبادلية بين الاستقرار المصرفى مقاسا بنموذج (Z-index) وبين القدرة التنافسية مقاسة بنموذج (Lerner Index)، حيث تشير نتائج اختبار السببية ان هناك علاقة سببية من اتجاهين، حيث وجود اتجاه للسببية من القدرة التنافسية على الاستقرار المالى للنظام

المصرفى، واتجاه للسببية من الاستقرار المالى للنظام المصرفى على القدرة التنافسية، فى ظل وجود علاقة توازنية بين المتغيرات.

٣) توصلت نتائج الدراسة الى انه لاتوجد فروق معنوية من حيث كلا من الاستقرار المصرفى بمقياس (Z-index) و القدرة التنافسية مقاسة بنموذج (Lerner Index) بين المصارف الليبية (الحكومية – الخاصة) مما يعبر عن ان النظام المصرفى الليبي يعمل فى اطار منظم ولايوجد فروقات جوهرية فى مستوى الاستقرار المصرفى او القدرة التنافسية بين المصارف.

٤) انتهت نتائج الدراسة الى انه توجد دلالة إحصائية لتاثير القدرة التنافسية مقاسة بنموذج (Lerner Index) على الاستقرار المصرفى بمقياس (Z-index) فى المصارف الليبية حيث ان قيمة معامل التحديد توضح ان التغير الحاصل فى القدرة التنافسية يفسر التغير الحاصل فى الاستقرار المصرفى بمقياس (Z-index) ويؤكد قدرة مؤشر القدرة التنافسية على تفسير التغير الحاصل فى مؤشر الاستقرار المصرفى مقاسا بـ (Z-index)، فى ظل سرعة التعديل (تصحيح مستوى الاستقرار المصرفى) ليساهم فى تحسين مستوى القدرة التنافسية فى ظل ادخال متغيرات ضابطة والتى تعبر عن اهمية اتباع البنوك لادارة جيدة للسيولة المصرفية ,والاخذ بقيم معاملات حجم البنك ونوع البنك، وبالتالى يمكن تحقق سرعة التكييف وتصحيح اى اختلال فى معدل الاستقرار والاستعادة سريعا الى حالة التوازن فى غضون سنة تقريبا.

٥) توصلت نتائج الدراسة وفقا لمنهجية جوهانسن واختبار السببية ان هناك علاقة تبادلية بين القدرة التنافسية مقاسة بنموذج (Lerner Index) وبين الاستقرار المصرفى مقاسا بنموذج (Z-index)، حيث تشير نتائج اختبار السببية ان هناك علاقة سببية من اتجاهين، على التوالى تشير الى وجود اتجاه للسببية من القدرة التنافسية على الاستقرار المالى للنظام المصرفى، بجانب وجود تاثير فى المدى الطويل من القدرة التنافسية بمقياس (Lerner Index) على

الاستقرار المصرفى بمقياس (Z-index) يعبر عن ان هناك علاقة عكسية بين القدرة التنافسية بمقياس (Lerner Index) وقيمة مؤشر (Z-index)، فالاشارة السالبة لمؤشر القدرة التنافسية تعنى توافر مستوى مرتفع من القدرة التنافسية والاشارة الموجبة (المرتفعة) لمؤشر الاستقرار المصرفى (Z-index) تعبر عن استقرار البنك، وبالتالى فالعلاقة العكسية بين المتغيران يؤكدا وجهة النظر أنه كلما حصل تحسن فى مقدار القدرة التنافسية للبنك ادى ذلك الى استقرار النظام المالى المصرفى فى المصارف الليبية.

١٣- توصيات الدراسة:

في ضوء ما تقدم من نتائج واستخلاصًا لما توصلنا إليه من نتائج فإنه يمكن استعراض توصيات الدراسة في النقاط الآتية:

١) ان تعمل ادارات البنوك على الاخذ بالنتائج التى تشير الى وجود علاقة تبادلية بين مؤشر الاستقرار المالى للنظام المصرفى بمقياس (Z-Index) وبين القدرة التنافسية بمقياس (Lerner Index)، حيث ان نتائج العلاقة الاحصائية تعبر عن قدرة تلك المؤشرات فى تفسير كلا من الاستقرار المصرفى والقدرة التنافسية ولذلك توصى الدراسة ان يعمل متخذى القرار على الاخذ بالنتائج التى تم التوصل اليها من خلال معادلات الانحدار.

٢) أن تعمل المصارف الليبية على الاخذ بالنتائج التى تشير الى وجود علاقة عكسية بين مؤشر (Z-Index) كمقياس للاستقرار المالى للنظام المصرفى وبين القدرة التنافسية بمقياس (Index Lerner)، حيث ان ارتفاع قيمة مؤشر الاستقار المالى للنظام المصرفى يعبر عن ارتفاع مستوى العائد على الاصول وانخفاض الانحراف المعيارى للعائد مقابل ان انخفاض قيمة مؤشر القدرة التنافسية (Lerner Index) يعبر عن مستوى قدرة تنافسية مرتفعة، وبالتالى يمكن من خلال نتائج الاختبارات الاحصائية ان تستفيد المصارف

الليبية من طبيعة العلاقة والاثر الناتج فى المدى الطويل والقصير فى ظل ادخال متغيرات هيكل الملكية وحجم البنك.

٣) فى اطار تعزيز مفهوم الاستقرار المالى للنظام المصرفى فان الدراسة توصى بان يتم تضمين مؤشر القدرة التنافسية ضمن التقرير السنوى للبنوك التجارية وربطه بمستوى الاستقرار المالى لكل بنك على حده، بدلا من اصدار تقرير شامل يعبر عن القطاع المصرفى بشكل عام ، حيث ان تضمين التقرير النهائي لملخص يوضح مستويات القدرة التنافسية وارتباط ذلك بالاستقرار المالى للنظام المصرفى يمكن ان يكون محل اهتمام للباحثين وللمتعاملين مع المصارف الليبية .

- المراجع :

اولا : المراجع العربية:

١) إبراهيم، أمانى محمد، (٢٠٢٠)، "تحليل مخاطر الائتمان لغرض تحقيق الاستقرار المصرفى فى ظل تعليمات لجنة بازل٣"، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والادارية، جامعة ام البواقى، قسنطينة، الجزائر، العدد التاسع.

٢) أبو معمر، فارس محمود، (٢٠١٦)، "دراسات متطورة فى الادارة المالية و تقييم الاصول"، الطبعة الثاالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن.

٣) حمزة ، عمر سعيد، (٢٠١٦)، "دعم تسيير مخاطر السيولة المصرفية في ظل إسهامات اتفاقية بازل الثالثة"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، المجلد7 العدد2، ص ١١٢.

٤) الزبيدى طهير أميرة، (٢٠١٦)، "إدارة المخاطر في البنوك التجارية وفقا لمعايير بازل: دراسة حالة عينة من الوكالات البنكية بأم البواقي"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي – أبو البواقي، الجزائر.

٥) سعيد، أحمد، (٢٠١٦)، "دور التنظيم الاحترازى فى تحقيق الاستقرار المصرفى ودعم التنافسية: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة من ٢٠٠٣ حتى ٢٠١٣" دراسة حالة بعض الموسسات ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة فرحات عباس – الجزائر .

٦) سعيد، فكرية انوار، (٢٠١٦)، " اثر القروض المتعثرة على المنافسة المصرفية"، مجلة العلوم الادارية والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الوادى، الجزائر.

٧) عبد الحميد ، عادل هبال (٢٠١٠)، "إشكالية القروض المتعثرة"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، ص ٧٨.

٨) عبد الرحيم، محمد إبراهيم، (٢٠١٤)، "اقتصاديات النقود والبنوك"، دار التعليم الجامعي للطباعة للنشر والتوزيع،الإسكندرية، مصر.

٩) عريقات ، عبد القادر (٢٠١٤)، "أهمية بناء أنظمة لإدارة المخاطر لمواجهة الأزمات في المؤسسات المالية"، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمةالعالمية، جامعة فرحات عباس سطيف.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

1) Abu Hanifa Md. Noman & Chan Sok Gee1, Che Ruhana Isa, (2017). *"Does Competition Improve Financial Stability Of The Banking Sector In Asean Countries? An Empirical Analysis"*. Plos One 12(5): E0176546. Https://Doi. Org/10.1371/Journal.Pone.0176546.

2) Abu Hanifa Md. Noman & Chan Sok Gee1, Che Ruhana Isa, (2017). *"Does Competition Improve Financial Stability Of The Banking Sector In Asean Countries? An Empirical Analysis"*. Plos One 12(5):

3) Adzobu, Lydia, Dzidzor, Agbloyor, Elipkimi Komla, And Aboagye ,Anthony, 2017, *"The Effect Of Loan Portfolio Diversification On Banks Risks And Return: Evidence From An Emerging Market"*, Managerial Finance, Vol. 43, No.11

4) Ahamed, Mostak & Mallick, Sushanta Kumar. (2017). *"Is Financial Inclusion Good For Bank Stability?"*. International Evidence August 2017 Journal Of Economic Behavior & Organization 157 Doi:10.1016/J.Jebo.2017.07.027

5) Cuestas, Juan Carlos & Yannick Lucotte Nicolas Reigl. (2019). *"Banking Sector Concentration, Competition And Financial Stability: The Case Of The Baltic Countries"*. Taylor And Francis Online, Post-Communist Economies Volume 32, 2020 - Issue 2 Submit An Article Journal Homepage.

6) Fernández H F (2016)" Banking Stability, Competition And Economic Fluctuations" American Companies Global Conference On Business And Finance Proceeding 8(1), 771-781.

7) Fernández J K & Jesús G L (2015). *"The Relationship Between Banking Competition And Financial Stability: A Case Study On) The Mexican Banking Industry"*. Public Management (Us), 2014, Vol. 81, No.11, Pp. 6 – 10.

8) Kanas J & Klaman I (2018) *"The Overlap Between Banking Competition And Banking Financial Stability".* Australian Journal Of Management". 35: 7–21.

9) Manju Jayakumar, Rudra P. Pradhan, Debaleena Chatterjee, Ajoy K. Sarangi And Saurav Dash. (2019). *"Banking Competition And Banking Stability In Se Countries: The Causal Nexus"*. Springer Nature Singapore Pte Ltd. 2019 A. K. Laha (Ed.), Advances In Analytics And Applications, Springer Proceedings In Business And Economics, Https://Doi.Org/10.1007/978-981-13-1208-3_21.

10) Martin R. (2017). *"Competition And Bank Stability"*. June 2017 Journal Of Financial Intermediation 35 Doi:10.1016/J.Jfi.2017.06.001.

11) Phan, Hien Thu & Anwar, Sajid & Alexander, W. Robert J. & Phan, Hanh Thi My. (2019). *"Competition, Efficiency And Stability: An Empirical Study Of East Asian Commercial Bank".* The North American Journal Of Economics And Finance, Elsevier, Vol. 5.

12) Zakaria , H L & Fatine K (2017)" *The Relationship Between Competition And Financial Stability In The Banking Sector In Morocco"* Journal Corporate Finance", June 2003 P:114-132.

13) Zigraiova , K J (2015) "The Relationship Between Banking Competitiveness And Financial Stability" N.Y.: The Dryden Press, Pp.753-754.